نشرة مراقبة النزاع في السودان # 12

أهم الأحداث في هذه اللحظة

أبريل 2024

تشكّل نشرة "مراقبة النزاع في السودان" استجابة سريعة للحرب في السودان، والنشرة مكتوبة من خلال منظور بناء السلام وحقوق الإنسان والعدالة. وتستقصي أهم القصص في البلد. يُرجى مشاركة النشرة على نطاق واسع.

تصدر عن شبكة عاين **و**مركز حقوق الإنسان **و**المرصد السوداني للشفافية والسياسات

في هذا العدد:

- **سنة من الحرب في السودان** – تأمل آثار الحرب بعد مرور سنة
- **التطورات السياسية والأمنية** – القتال في الخرطوم والجزيرة والفاشر وغرب كردفان
- **صعود المقاتلين الإسلاميين جنباً إلى جنب الجيش** – الإسلاميون يتخذون دوراً أكثر بروزاً في القتال إلى جانب الجيش
- **استمرار تحديات وصول العون الإنساني** – لا يزال وصول العون الوصول يشكّل عائقاً أمام إيصال المساعدات إلى المحتاجين
- **التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان** – استكشاف مدى فعالية هيئات حقوق الإنسان التابعة للطرفين المتحاربين، وتجنيد الأطفال
- **رد الفعل الدولي** – البناء على مؤتمر باريس، إستئناف محادثات السلام ومبعوث جديد للإيقاد

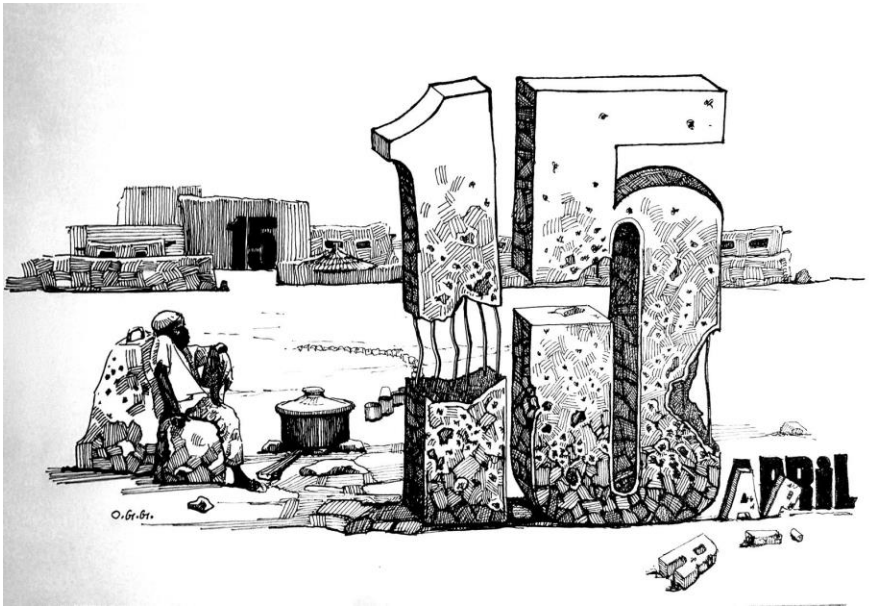

من أعمال فنان الجرافيك عبادة جمعة جابر

بعد سنة من الحرب

بعد سنة من الحرب في السودان...

تزداد الحرب في السودان تعقيداً وبشكل سريع، وهي تدخل عامها الثاني، وتشدّ إلى أتونها نسبةً أكبر من السكان، حيث تلجأ كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى حشد السكان المدنيين – على أساس إثني في كثير من الأحيان – بغية إعادة إمداد صفوف قواتها بالمقاتلين.

كما يستخدم الجانبان الآن طائرات مسيّرة مسلّحة. وقد حقّقت القوات المسلحة السودانية مكاسب كبيرة في أم درمان بعد حصولها على طائرات شهيد 4 و6 الإيرانية وطائرات أبابيل المسيّرة. وهناك دلائل تشير إلى أن قوات الدعم السريع ربما حصلت مؤخراً على طائرات صينية مسيرة من طراز صن فلور 200. وفي حين نفت قوات الدعم السريع مسؤوليتها عن الهجومين اللذين وقعا باستخدام طائرات مسيرة على بلدة عطبرة في الولاية الشمالية التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية في 2 أبريل وفي القضارف في 9 أبريل، فقد أكد الحادثان أنه لا يوجد أي جزء بمأمن من هذه الحرب في السودان.

شنت القوات المسلحة السودانية في أبريل، مواصلةً للبناء على الوضعية الهجومية التي اتبعتها مؤخراً في ولاية الخرطوم في فبراير، هجوماً من عدة محاور بهدف استعادة ولاية الجزيرة من قوات الدعم السريع. كما تقوم القوات المسلحة السودانية بحشد قواتها في كوستي من أجل تحرير الطريق المؤدي إلى الأبيض، عاصمة شمال كردفان المحاصرة. وحشدت قوات الدعم السريع تعزيزات عسكرية لصد الهجمات.

وقعت ما لا تقل عن 140 معركة كبيرة و120 حالة عنف ضد المدنيين منذ بدء النزاع، مما تسبب في وقوع خسائر على نطاق واسع. وقد وثّق مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع ACLED ما يقرب من 15,000 حالة وفاة في جميع أنحاء البلاد، لكن من المحتمل أن يكون هذا العدد أقل من الواقع بسبب صعوبة مراقبة الخسائر البشرية. وقدّرت لجنة خبراء الأمم المتحدة عدد القتلى في غرب دارفور وحدها بما يتراوح بين 10 و15 ألف شخص. ويعتقد الأطباء المحليون أنّ العدد الإجمالي للوفيات المرتبطة بالنزاع أعلى بكثير مما تم الإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى ذلك، يموت عدد كبير من المرضى السودانيين بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، وفقاً لنقابة الأطباء السودانيين.

هاجم الطرفان المتحاربان المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد. فمنذ اندلاع النزاع حتى فبراير 2024، سُجّل 267 هجوماً على القطاع الطبي في السودان، بما في ذلك تدمير 58 منشأة طبية. وما يقرب من 80٪ من المستشفيات في السودان غير صالحة للتشغيل. ويسلّط تقرير صدر مؤخراً عن شبكة عاين ومركز حقوق الإنسان في السودان الضوء على هذه الهجمات.

تسبّب النزاع أيضاً في حدوث نزوح جماعي - وهو أعلى مستوى من النزوح الناتج عن النزاع في العالم - حيث أوردت المنظمة الدولية للهجرة اضطرار أكثر من 10 ملايين شخص إلى الانتقال إما في داخل البلاد أو إلى خارجها. وقد أضطر أكثر من 300 ألف مدني إلى النزوح في الفترة من ديسمبر إلى يناير 2024 من ولاية الجزيرة وحدها. ويسلط فيلم وثائقي صدر مؤخراً عن شبكة فريش آيز نيوز الضوء على بعض القصص الشخصية لهؤلاء النازحين إظهاراً للجانب الإنساني لهذه الأرقام.

أدى النزوح القسري كذلك إلى انهيار الإنتاج الزراعي، لا سيما في ولاية الجزيرة، التي كانت تعتبر سلة غذاء البلد. وقد أسهم النزوح في إحداث مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. وتراجعت المساحات المزروعة بنحو 60% هذا العام. ويواجه ما يقدر بنحو 18 مليون سوداني فجوة الجوع. ومن بين هؤلاء الـ 18 مليوناً، قد يواجه 5 ملايين خطر المجاعة في الأشهر المقبلة. وانكمش الاقتصاد السوداني بنسبة 40% في عام 2023، بينما ارتفع التضخم إلى 256%، بزيادة قدرها 117%. وتراجعت الصادرات والتجارة بنحو 60% بسبب إغلاق المطار وتوقف معظم الموانئ الجافة.

وثّقت 118 حالة اعتداء جنسي في الأشهر الثمانية الأولى من الحرب. ويعتقد الناشطون أن الرقم الفعلي أعلى بكثير بسبب الوصمة المرتبطة بالإبلاغ وصعوبات الرصد. ويعاني من سوء التغذية حالياً ما يقرب من 3.7 مليون طفل، خاصة من يعيشون في الملاجئ والنازحين من الحرب. كما أن 19 مليون طفل خارج المدارس، في حين يصرّ الجيش على أن يؤدي الطلاب الامتحانات الوطنية.

التطورات الأمنية والسياسية

شهدت الأسابيع الأخيرة تصاعداً في القتال حيث سعى كل طرف من الطرفين المتحاربين إلى تحقيق انتصارات خلال عطلة عيد الفطر في الفترة من 10 إلى 12 أبريل استباقاً لمحادثات وقف إطلاق نار محتملة. ورغم أن خطوط المواجهة في وسط السودان ظلت ثابتة نسبيًا، إلا أن القتال اشتدّ واتّسع جغرافياً، مما أشعل الاشتباكات عبر عدد من الجبهات الجديدة وأثار مخاوف من دخول السودان إلى "مرحلة جديدة" من النزاع.

الخرطوم

تقول مصادر في القوات المسلحة السودانية وأخرى قريبة منها إن قيادة الجيش سعيدة للغاية بالتقدم المحرز في مناطق العاصمة المثلثة، الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري، التي تظل هدفها العسكري الأول. وفي أوائل شهر مارس، قامت القوات المسلحة السودانية بربط مواقعها في شرق أم درمان، مما أمّن الطرق من منطقتي وادي سيّدنا وكرري إلى قاعدتها في المهندسين، وكذلك أعادت السيطرة على محطة الإذاعة والتليفزيون الوطنية. وواصلت القوات المسلحة السودانية التحرك جنوباً نحو جسر الفتيحاب وشرقاً نحو سوق ليبيا، وهو مركز رئيسي لإمداد جنود الدعم السريع بالمواد الغذائية.

تقدّمت القوات المسلحة السودانية، في الخرطوم بحري، من المواقع الشرقية في قاعدتي الكدرو وحطّاب العسكريتين لتفرض سيطرة أكبر على الطرق جنوب مصفاة الجيلي التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، مما أدى إلى تدمير العديد من قوافل إعادة إمداد البنزين التابعة لقوات الدعم السريع. ورغم أن القوات المسلحة السودانية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في جيوبها حول سلاح الإشارة في كُوبَر، ومقر القيادة العامة، وبقايا معسكر المدرعات بالشجرة، إلا أن وحداتها تبدو متحمّسة بتلقيها الدعم في الأشهر الماضية عبر طائرات مسيرة أجنبية ومحلية الصنع، واستلامها شحنات جديدة من الذخائر، وتعزيزات من التعبئة الشعبية (من المستنفرين) وكتائب المقاومة الشعبية والجماعات المسلحة الدارفورية المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية التي كانت قد تجمعت سابقاً في شمال السودان.

الجزيرة

شنت القوات المسلحة السودانية كذلك هجوماً يهدف إلى استعادة ود مدني يتحرك على ثلاثة محاور:

1) من الغرب، تحركت الفرقة 18 ووحدات المستنفرين من كوستي - ربك باتجاه المناقل بولاية الجزيرة، لكن لم تمضِ أبعد من ذلك خوفاً من هجوم مضاد لقوات الدعم السريع ضد ولاية النيل الأبيض أو المناقل نفسها.

2) من الجنوب، حيث التئم في مدينة سنار ما تبقى من الفرقة الأولى التي كان مقرها ود مدني إلى الفرقة 17 من سنجة وقوات الفرقة الرابعة/الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - عقار من الدمازين ، لكنهم يواجهون تحديات من قوات الدعم السريع المتنقلة التي تناور حولها في ثلاثة اتجاهات من المدينة على الأقل.

3) حققت الفرقة الثانية، إلى جانب العناصر الموالية للقوات المسلحة السودانية من حركة تحرير السودان/ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان/مصطفى تمبور، ومجموعات الميليشيات الأخرى، تقدماً أولياً من الفاو باتجاه مدني لكنها تواجه تحديات في التنسيق وتعاني من كمائن قوات الدعم السريع على طول الطريق.

تواصل قوات الدعم السريع مناوشاتها في مناطق المواجهة الرئيسية في وسط السودان، لكنها بدأت تواجه عواقب عسكرية بسبب مشاكل القيادة والسيطرة والخلاف الداخلي التي كثيراً ما وردت في التقارير. ووفقاً للعديد من المطلعين ذوي المعرفة بقوات الدعم السريع، حدّد القائمون على التعبئة هدفاً للتجنيد يتراوح بين 25,000 إلى 30,000 مجنّد جديد بين يناير وفبراير 2024. ولتحقيق هذا الهدف، استخدموا استراتيجيات مثل التجنيد القسري والاعتماد المتزايد على الميليشيات المساعدة الخارجة عن القانون، التي يشار إليها أحياناً باسم مثل الكسابة أو الشفشافين (المشاركين في النهب المرتبط بالحرب)، لزيادة أعدادهم.

يبدو أن قوات الدعم السريع تسعى إلى التغلب على الانطباع بأنها غير قادرة على الحكم من خلال إنشاء هياكل حكم جديدة. على سبيل المثال، وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط، فقد أنشأوا الآن إدارة مدنية في ولاية الجزيرة. وتسعى الإدارة المكونة من 31 عضواً إلى معالجة الفوضى التي عصفت بالولاية منذ أن سيطرت عليها قوات الدعم السريع في ديسمبر. وهذه الإدارة علامة على التحديات الفريدة التي تواجهها قوات الدعم السريع في الجزيرة، حيث لم تقم بإنشاء هياكل موازية في الولايات الأخرى التي تسيطر عليها في دارفور.

كانت القيادة العليا لقوات الدعم السريع، في غرب أم درمان، تعاني بالفعل من التنازع الداخلي على القيادة بعد وفاة العديد من القادة الذين كانوا يحظون باحترام كبير، مثل موسى عبودة في ممر كرري - المهندسين، وكافحت من أجل فرض الانضباط على القوات المساعدة، التي تجمع الكثير منها في منطقة سوق القش. وفي الجزيرة، حيث اجتاحت قوات الدعم السريع القرى في جميع أنحاء الولاية وارتكبت جرائم خطيرة ضد المدنيين، كرست القيادة العليا جهداً كبيراً لتقليل مشاكل الانضباط قبل تعزيز القوات في نهاية المطاف داخل ود مدني تحسباً لتقدم القوات المسلحة السودانية. ورغم أن خطوط إمداد قوات الدعم السريع عبر غرب السودان لا تزال قوية، إلا أن القوات تواجه نقصاً في الإمدادات المحلية مثل الغذاء في غرب أم درمان، والبنزين في بحري والخرطوم، والأموال والأدوية في المناطق النائية في جنوب ووسط دارفور.

الفاشر

يُعتقد أن اندلاع القتال في 13 أبريل غرب الفاشر بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وتحالف موالٍ لها مكوّن من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام وهي حركة تحرير السودان - ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة وفصائل تجمع قوات تحرير السودان كان تتويجاً لأشهر من التوترات بين الجهات المسلحة من كلا الجانبين. وقد أكدت قيادة قوات الدعم السريع على أن مظالمها سياسية فقط، معترضة على موقف قادة الحركات الموقعة على اتفاق جوبا مثل ميني ميناوي، وجبريل إبراهيم، ومصطفى تمبور المؤيد للقوات المسلحة السودانية. بيد أنّ هناك مؤشرات تدل على أن القتال سيتخذ أبعاداً عرقية أوسع، حيث سيجذب "الرزيقات الأبالة" وجماعات أخرى متحالفة مع قوات الدعم السريع وفصائل من إثنية الزغاوة الداعمة للحركات الموقعة على اتفاق جوبا. وقد شهدت الأشهر الفائتة قتالاً بين الزغاوة والجماعات المتحالفة مع قوات الدعم السريع حول اقتصاد الحرب المشترك بين الجماعات المحلية في شمال دارفور، مثل "بوابات" التفتيش ومسارات التهريب وتحويل القوافل الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، صعّد القادة والمؤثرين على كلا الجانبين من خطابهم التحريضي. ويتكهن البعض بأن استراتيجية قوات الدعم السريع في قتال الحركات المسلحة الموالية للقوات المسلحة السودانية في دارفور هي منعها من إرسال تعزيزات إلى العاصمة وولاية الجزيرة.

بدأ القتال عندما قامت ميليشيا الزغاوة بسرقة 250 رأساً من الماشية في أوائل أبريل، وفقاً لمصادر قريبة من الحركات الدارفورية المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية ومصادر من قوات الدعم السريع ومن المدنيين المقيمين في شمال دارفور. ورغم أن زعماء الزغاوة وعدوا بإعادة الغنائم إلى نظرائهم العرب، إلا أنهم لم يعيدوا سوى جزء صغير من قطيع الماشية. وفي صباح يوم 13 أبريل، هاجمت الميليشيات العربية، مدعومة ببعض ضباط قوات الدعم السريع في قيادة قطاع غرب الفاشر، سبع قرى على الأقل غرب المدينة ودمرتها، مما أجّج الاشتباكات مع قوات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا كرد فعل على ذلك. تمكّنت قوات الدعم السريع بقيادة علي يعقوب جبريل، قائد منطقة وسط دارفور (الذي أُستدعي في الأسابيع السابقة للقتال من أجل بدء مفاوضات مع قيادات المجتمع المحلي بهدف حل التوترات مع قوات الحركات الموقعة على اتفاق جوبا بشأن طريق الدبّة - مليط - الفاشر) من الاستيلاء على معسكر اليوناميد السابق الذي كانت هذه الحركات تتخذه مقر قيادة لها.

يشير تحول علي يعقوب جبريل من وسيط إلى مقاتل وتحرك تعزيزات قوات الدعم السريع إلى نقاط تجمع خارج الفاشر إلى أن القيادة العليا لقوات الدعم السريع قد أذنت بالقتال. وفي الوقت نفسه، أدى القرار الذي اتخذته حركة تحرير السودان - ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة وفصائل تجمع قوات تحرير السودان بالتخلي عن الحياد ودعم القوات المسلحة السودانية إلى انقسام القوة المشتركة لحماية المدنيين التي كانت محايدة فيما سبق. وقد تعرضت الفصائل غير المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية داخل القوة المشتركة لحماية المدنيين للتهديد أو الهجوم المباشر من قبل رفاقهم السابقين، على نحو ما رأينا في 13 أبريل في الاشتباك الأخير بين الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام ومتحرك حركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي الموالية للقائد الهادي إدريس. وقد استفادت القوات المسلحة السودانية من الوضع في الفاشر، فشنّت غارات جوية على نقاط تجمع قوات الدعم السريع حول المدينة خلال الأسابيع القليلة الماضية، خاصة في مساء يومي 13 و14 أبريل. وبحسب ما ورد، فإن حليف الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة السودانية، الصادق الفكة، نشر وحدة صغيرة من القوات داخل معسكر نيفاشا للنازحين لجس نبض نقاط التفتيش التابعة لقوات الدعم السريع شمال الفاشر.

مع تصاعد التوترات مرة أخرى في الفاشر، قامت لجنة الحكماء والوساطة في الفاشر وولاية شمال دارفور بوساطة مكوكية بين القوى المتعددة المتنازعة على السيطرة على المدينة للحفاظ على حياة المدنيين، لكن واضح أن إحراز تقدم مع تصاعد التوترات أصبح يزداد صعوبة على اللجنة.

غرب كردفان

تعاني بابنوسة من قتال استمر لقرابة ثلاثة أشهر منذ أن هاجمت قوات الدعم السريع فرقة المشاة 22 التابعة للقوات المسلحة السودانية المتمركزة هناك منذ أواخر يناير. وقد أعلن الجانبان عن تحقيق نجاحات، لكن يصعُب التأكد من وضع المعارك. فقد أفادت القوات المسلحة السودانية أنها استعادت عدداً من الأحياء السكنية المحيطة بالفرقة في أوائل أبريل. وفي الوقت نفسه، زعمت قوات الدعم السريع أن سقوط المدينة أصبح "وشيكاً". ويشير النازحون بسبب القتال الأخير إلى ظروف يرثى لها وإلى نقص المساعدة. وتفتقر المدن والمناطق الريفية المجاورة إلى الموارد اللازمة لاستيعاب هؤلاء النازحين.

رغم الجهود المسبقة التي بذلتها تحالفات قيادات قبيلة المسيرية من أجل ثني قوات الدعم السريع عن القيام بحملة عسكرية في ديارهم القبلية، لا تزال قيادة قوات الدعم السريع تعتبر بابنوسة موقعاً استراتيجياً وقد خصصت للهجوم عليها عدداً كبيراً من القوات، بما في ذلك كبار القادة. وفي 11 أبريل لاحظت بعض المصادر أن قوات الدعم السريع تنقل متحركاً كبيراً من القوات من مليط إلى غرب كردفان عبر نيالا. وتفيد التقارير أيضاً أن قوات الدعم السريع تجري مفاوضات مع قيادات قبيلة الحمر بشأن مصير حامية القوات المسلحة السودانية في النهود بغرب كردفان، التي خططت قوات الدعم السريع لمهاجمتها.

سعت قوات الدعم السريع في السابق إلى الاستيلاء على بابنوسة بوصفها بوابة إلى ولايات كردفان المتبقية، وإلى التجارة الحدودية مع جنوب السودان، وإلى طرق الإمداد عبر المجلد وهجليج، لكن يرجح أنهم غيّروا مسارهم الآن بسبب التصعيد المستمر في الفاشر. ومن شأن السيطرة على حقول النفط في غرب كردفان في بليلة ودفرة أن تساعد قوات الدعم السريع على التفاوض بشأن حصة أكبر من رسوم استخدام خطوط أنابيب النفط مع حكومة جنوب السودان، التي كانت تدفع الرسوم في السابق إلى الجيش. وبحسب ما ورد تسعى قوات الدعم السريع إلى الضغط على حكومة جنوب السودان لتدفع لها أموالاً مقابل حماية البنية التحتية النفطية. كما يُزعم أن قوات الدعم السريع تأمل في وقف عمليات التجنيد والتعبئة التي تقوم بها قوات الدفاع الشعبي الإسلامية بين الدوائر ذات الولاء التاريخي لحزب المؤتمر الوطني التي زادت في الأشهر الأولى من الحرب.

حرب الطائرات المسيّرة – مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية

استهدف عدد من غارات الطائرات المسيّرة القوات المسلحة السودانية في أوائل أبريل، بما في ذلك الهجوم على حفل إفطار رمضاني دعت له كتيبة البراء بن مالك في عطبرة في 2 أبريل، أسفر عن مقتل اثني عشر شخصاً، وهجوم آخر على مقر جهاز المخابرات العامة بمدينة القضارف يوم 9 إبريل أسفر عن إصابة شخص واحد. كما أفادت مصادر القوات المسلحة السودانية عن زيادة مثيرة للقلق في استخدام قوات الدعم السريع للطائرات المسيّرة ضد مواقع القوات المسلحة السودانية في أم درمان في الأسابيع القليلة الماضية. ورغم أن ملابسات هجوم 2 أبريل في عطبرة لا تزال غامضة، إلا أن المواد التي تم الاستيلاء عليها في هجوم 9 أبريل في القضارف تشير إلى أن قوات الدعم السريع نشرت نماذج صينية الصنع من الطائرة الانتحارية الإيرانية المسيرة شاهد - 136. ويخشى المدنيون في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية الآن من احتمال وقوع المزيد من هجمات طائرات الدعم السريع المسيّرة في المدن البعيدة عن الخطوط الأمامية. وتشير مصادر مقربة من قوات الدعم السريع إلى أن قوات المهمات الخاصة التابعة لقوات الدعم السريع هي المسؤولة عن هذه الهجمات، وهي فرع ورد أنه تلقى تدريبات على عمليات الطائرات المسيّرة من مصادر أجنبية في السنوات الماضية، إن لم يكن أيضاً بعد بدء حرب 15 أبريل.

جنوب كردفان

تعرّضت منطقة الهدرا التابعة لمحلية دلامي بجبال النوبة للقصف في 14 مارس 2024، حسب وحدة تنسيق جنوب كردفان والنيل الأزرق. إذ أسقطت طائرة أنتونوف قنبلتين على الأقل على إحدى المدارس، مما أدى إلى مقتل 11 تلميذاً واثنين من المعلمين. وللقوات المسلحة السودانية تاريخ طويل في استخدام

طائرات الأنتونوف في قصف المناطق المدنية. وقد أدى ذلك إلى نتائج عكسية بالنسبة للقوات المسلحة السودانية إذ أثار نفور الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، التي قد لا تبقى الآن على الحياد. وبالفعل، أدلى الحلو بتصريحات غاضبة رداً على هذا الهجوم.

صعود المقاتلين الإسلاميين جنباً إلى جنب الجيش

هناك دلائل تشير إلى أن المقاتلين الإسلاميين يلعبون دوراً أكثر بروزاً في قيادة هجمات القوات المسلحة السودانية وإثارة الشعور بالضيق داخل القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية. وقد حذّر الفريق شمس الدين كباشي، نائب قائد القوات المسلحة السودانية، في تصريح صدر مؤخراً، من أن القوات المسلحة السودانية بدأت تفقد السيطرة على قوات المقاومة الشعبية. وينسب المتشددون الإسلاميون في السودان، الذين يُعتقد على نطاق واسع أنهم مهندسو الحرب، الفضل في النجاحات الأخيرة التي حققتها القوات المسلحة السودانية إلى أنفسهم ويزعمون أنهم رعاة قوات المقاومة الشعبية. بيّد أنه من المعروف على نطاق واسع أن العديد من المقاتلين انضموا لأغراض الدفاع عن النفس وليس التزاماً أيديولوجياً بقضية الإسلاميين.

أكثر ما يثير قلق قيادة القوات المسلحة السودانية بين مؤيدين الإسلاميين هو اللواء الجهادي المسمى *البراء بن مالك*، الذي أعلن مسؤوليته عن المكاسب التي حققتها القوات المسلحة السودانية في المعارك الأخيرة باستخدام الطائرات المسيّرة عالية التقنية. وقد أصدر الكباشي في 28 مارس تعليماته إلى قادة فرق القوات المسلحة السودانية بوقف توزيع الأسلحة للمتطوعين خارج معسكرات التدريب التابعة للجيش ومنع الجماعات السياسية من دخول المعسكرات باللافتات والشعارات والأناشيد الجهادية. كما أعلن عن العمل على صياغة قانون لتنظيم قوات المقاومة الشعبية وحمايتها من استغلالها سياسياً. وحذّر من أنه في غياب هذه الضمانات، فإن المقاومة الشعبية قد تشكل "الخطر القادم" في السودان. ومن المفارقات أنه أصدر هذا التحذير في حفل تخريج 1500 مقاتل من الموالين لجماعة دارفورية مسلحة جُنّدوا ودُرّبوا على عجل. وبعد أيام، دافع الفريق ياسر العطا، مساعد القائد العام، عن قوات المقاومة الشعبية، وسخر من تحذيرات الفريق كباشي ووصفها بأنها "كلمات تذروها الرياح".

أثار دور الإسلاميين مخاوف القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية، مما دفع البرهان إلى التصدي لهذه المخاوف في خطاب ألقاه أمام جنرالات القوات المسلحة السودانية في منتصف أبريل. وبحسب تقرير صحفي، قال البرهان إن منشورات الجهاديين دفعت "العديد من الدول" إلى إدارة ظهرها للسودان. لكن كان أول ما فعله البرهان عندما غادر المقر العام للقوات المسلحة السودانية المحاصرة في الخرطوم في أغسطس 2023، هو زيارة قائد البراء بن مالك، الذي كان يتعافى من إصابته، مما أرسل رسالة قوية بدعم القوات المسلحة السودانية للواء البراء بن مالك.

التداعيات السياسية لهذه التوترات مثيرة للقلق. ويبدو أن هذه الجهات الإسلامية الفاعلة منخرطة في الاستعدادات الاستراتيجية للمشهد السياسي في مرحلة ما بعد النزاع. ولعل هذا يشي بتشكيل تحالف بين "حركة" المقاومة الشعبية التي يقودها المتشددون الإسلاميون وجنرالات القوات المسلحة السودانية. وحملة الاعتقال والاختطاف المستمرة بلا هوادة للقادة المحليين للأحزاب السياسية المؤيدة للديمقراطية، ونشطاء لجان المقاومة، ومتطوعي غرف الطوارئ من قبل الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات العامة هي دليل إضافي على هذه الأجندة.

نازحين وصولوا حديثاً إلى مخيم زمزم (الأمم المتحدة)

استمرار التحديات أمام وصول المساعدات الإنسانية

ظل عدم وصول المساعدات الإنسانية مشكلة مستمرة منذ بداية النزاع في 15 أبريل. وكما هو مفصل في تقريرنا الشهر الماضي، منعت القوات المسلحة السودانية سابقاً إدخال الإغاثة عبر الحدود، ثم سمحت لها بالمرور عبر عدد محدد من المعابر الحدودية التي كانت تمثل تحدياً لوجستياً وكانت غير عملية من الناحية المالية.

في الوقت نفسه، كانت قوات الدعم السريع متوجّسة بشدة بشأن سيطرة القوات المسلحة السودانية وقوات الحركات المسلحة الموقّعة على اتفاق جوبا على الطرق المسموح بها، إذ خشيت أن تستخدمها القوات المسلحة السودانية لتهريب الأسلحة. وفي نهاية المطاف، أصدرت قوات الدعم السريع بياناً رفضت فيه التعاون مع قرار القوات المسلحة السودانية بشأن وصول المساعدات، ووضعت يدها على العديد من قوافل الأمم المتحدة في شمال دارفور في أواخر مارس أو أخّرتها.

سافر توبي هارواردر، نائب منسق الشؤون الإنسانية المقيم للأمم المتحدة، برفقة فريق من الأمم المتحدة إلى شمال دارفور، مباشرة قبيل اندلاع القتال في الفاشر في أبريل، بغرض إجراء مفاوضات على الأرض في كل من الفاشر ومليط. وقد سمحت عدة ترتيبات غير رسمية تم التفاوض عليها مع مسؤولين على مستوى الولاية وقادة المجتمع المحلي، بمرور عشرات الشاحنات عبر طريق أدري إلى الجنينة، ومن الفولة بغرب كردفان إلى دارفور. بيد أن وضع هذه المفاوضات غير واضح مع تدهور الوضع الأمني في الفاشر. مع اقتراب السودان من المجاعة وارتفاع معدلات الوفيات في مخيم كلما بجنوب دارفور، مما يشير إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، تتزايد الحاجة الملحة إلى استجابة قوية.

التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان

هل هيئات حقوق الإنسان التابعة لطرفي القتال فعالة؟

أنشأ كلا الفصيلين المتحاربين هيئات لحقوق الإنسان، في الأشهر الأخيرة، في محاولات لإظهار مصداقيتها أمام الجمهور السوداني والمجتمع الدولي. وبينما كانت قوات الدعم السريع تدير إدارة لحقوق الإنسان تحت قيادة حسيب يوناثان حمد كوكو لعدة سنوات قبل حرب 15 أبريل، أعلن حميدتي أيضاً في يونيو من العام الماضي عن إنشاء "محاكم ميدانية عسكرية" ووحدات شرطة عسكرية مقابلة تحت إشراف الرجل الثالث في قوات الدعم السريع، عصام الدين صالح فضيل.

أنشأت القوات المسلحة السودانية كذلك لجنة وطنية للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات قوات الدعم السريع في أغسطس، بالإضافة إلى العمل على استعادة الوظائف العادية للنائب العام والسلطة القضائية ووزارة العدل وأجهزة الشرطة 2023.

رغم أن عصام الدين صالح فضيل يتمتع بخلفية قانونية وأدار أولى المحاكمات العسكرية لقوات الدعم السريع أثناء إنشائها الرسمي في عام 2013، إلا أن قوات الدعم السريع لم تقدم بعد أدلة على أن محاكمها الميدانية العسكرية أجرت محاكمة واحدة منذ بداية الحرب. كما أن هناك مؤشرات قليلة على أن قوات الدعم السريع تدعم الحقوق المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة في مجال إقامة العدل في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

أفادت مصادر بولاية الجزيرة أن فضيل وصل في مارس 2024 برفقة عدد من ضباط الدعم السريع ووحدة من الشرطة العسكرية لمعالجة أعمال النهب والانتهاكات الأخرى بين قوات الدعم السريع بالولاية. وأفاد باحثون محليون أن الوحدة اعتقلت مجموعة من 20 من رجال الميليشيات المتحالفة مع قوات الدعم السريع ينتمون إلى قبيلة الفلاتة وأعدمتهم بإجراءات موجزة في الحصاحيصا. ووقع اشتباك داخل قوات الدعم السريع في نفس الوقت تقريبا بين وحدتين من قوات الدعم السريع في قرية أبو قوتة بولاية الجزيرة بسبب قضايا النهب وأدى إلى مقتل قائد كبير في قوات الدعم السريع ينتمي إلى قبيلة الحمر.

ورد أن اللجنة الوطنية للتحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات قوات الدعم السريع التابعة للقوات المسلحة السودانية قد تلقت، بحلول فبراير 2024، آلاف الشكاوى من المدنيين. كما قامت القوات المسلحة السودانية بمحاكمة أعضاء في قوات الدعم السريع في نظامها القضائي في حالتين على الأقل في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، وجهت اللجنة أيضاً اتهامات إلى 17 عضواً في تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، بارتكاب جرائم مختلفة. وتشمل الاتهامات إثارة الحرب ضد الدولة، والتحريض، والتآمر، وتقويض الدستور، وارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية.

تزايدت الإجراءات الأمنية في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية في الشرق منذ بداية الحرب. وقد سلّطت محاولات الفريق ياسر العطا إعادة العمل بقانون الأمن الوطني في عهد البشير، الذي أعطى جهاز المخابرات التابع للقوات المسلحة السودانية سلطة أكبر على اعتقال الأشخاص، الضوء على هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة. وبحسب تقرير لعاين، فإن "الخلية" الأمنية المكونة من قوة مشتركة من المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وشرطة المباحث، بدأت تعمل الآن. وهي تقوم بدوريات في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، خاصة المناطق التي تعتبر عرضة لهجمات قوات الدعم السريع. ويخشى المدنيون أن يؤدي أي خلاف مع السلطات العسكرية إلى اعتقالهم أو حتى قتلهم. وأشارت تقارير إلى أن الخلية ارتكبت مجموعة من الانتهاكات، بما في ذلك اعتقال شباب بتهمة بالتعاون مع قوات الدعم السريع ومداهمة المنازل.

التجنيد المنهجي للأطفال

حذرت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، في بيان صحفي صدر في مارس من هذا العام، من الانتهاكات المنهجية لحقوق الأطفال، خاصة في إقليم دارفور، تليه ولايتي كردفان والخرطوم.

يسعى الطرفان المتحاربان وحلفاؤهما إلى التجنيد على نطاق واسع باستخدام تعبئة المدنيين واستهداف الصبيان، وفقاً لممثل اليونيسف في السودان. كما ذكرت المصادر أن التجنيد يقع الآن في جميع أنحاء السودان ومن قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.

عندما يتعلق الأمر بتجنيد قوات الدعم السريع، فإن عدداً كبيراً من مقاطع الفيديو التي تمت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي تروي شهادات تتعلق بتجنيد الأطفال. وتُستخدم أساليب تجنيد قسرية على نطاق واسع من قبيل التخويف والتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون وحجب المساعدات الغذائية والطبية.

يبدو أن تجنيد القوات المسلحة السودانية قد بدأ بعد وقت قصير من 15 أبريل 2023، في حين أن تجنيد قوات الدعم السريع للأطفال بدأ قبل الحرب. وقد أطلقت القوات المسلحة السودانية حملة تعبئة واسعة في الولايات الشرقية والشمالية من البلد (الولاية الشمالية ونهر النيل وكسلا والقضارف وسنار وغرب كردفان) في ديسمبر 2023 لتعزيز صفوف المقاومة الشعبية. وتلعب كتيبة البراء بن مالك، بقيادة المصباح أبو زيد طلحة، دوراً مهماً في تجنيد *المستنفرين* (المتطوعين)، بما في ذلك الأطفال.

ردود الفعل الدولية

ردود الفعل الدولية

مؤتمر باريس الذي يصادف الذكرى السنوية الأولى للحرب يجلب حيوية جديدة للاستجابات الدولية

اجتمع طيف متنوع من الجهات الفاعلة في باريس في مناسبة الذكرى السنوية الأولى لبدء الحرب لمناقشة سبل المضي قدماً. وقد حضر المؤتمر أربعة عشر دولة، من بينها فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والعديد من المنظمات مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

أسفر المؤتمر عن تعهدات إنسانية بلغت نحو ملياري يورو، مما رفع تمويل الاستجابة الإنسانية في السودان من 5% إلى 50%. وشمل ذلك مضاعفة فرنسا مساعداتها إلى 110 ملايين يورو، مع 244 مليون يورو من ألمانيا، و138 مليون يورو من الولايات المتحدة، و355 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي. كما دعا المشاركون الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون الدولي وعدم عرقلة إيصال المساعدات.

مع ذلك، أشار ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وفي حين كانت التعهدات الجديدة موضع ترحيب، فإن الخبراء يخشون ألّا تكون كافية لتجنب المجاعة في السودان. وغير واضح لمن وكيف سيتم توجيه الأموال، وهذا بالطبع سيؤثر على فعاليتها. وهناك أيضاً حاجة إلى الذهاب أبعد التمويل لمعالجة قضايا الوصول على مستوى السياسات. وفي الوقت الحالي، لا يمكن الوصول إلى جزء كبير من دارفور والخرطوم. ويعدّ الوصول عبر الحدود عن طريق أدري بتشاد، أمراً حيوياً للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في غرب وجنوب وشرق دارفور. ورغم عدم وجود حاجز مادي أمام الدخول إلى تلك المناطق، تخشى وكالات الأمم المتحدة من أن يؤدي دخولها بدون إذن القوات المسلحة السودانية إلى الانتقام من موظفيها أو برامجها في شرق السودان. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعوة للضغط على القوات المسلحة السودانية لقبول الوصول وإيجاد حلول مبتكرة على حدٍّ سواء.

تمثّل عمل المستجيبين الإنسانيين المحليين في غرف الاستجابة للطوارئ جزءاً مما يمكن دعمه بوصفه حلولاً مبتكرة. وقد سلّطت المنظمات غير الحكومية في المؤتمر الضوء على ضرورة الاعتراف بها كجهات فاعلة في المجال الإنساني يحق لها الحصول على الحماية بهذه الصفة.

على الجانب السياسي، جاءت نتائج المؤتمر أكثر غموضاً. إذ لم يكن أي من طرفي النزاع ممثلاً فيه، ويبدو أن الطموح الفرنسي الأولي "لفهم جمود الوساطة" قد انعكس فقط في دعوة الإعلان المشترك "جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تقديم الدعم الكامل لمبادرة سلام موحدة من أجل السودان." كما دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار و"حثّ جميع الجهات الأجنبية على التوقف عن تقديم الدعم المادي أو إمداد الأسلحة لطرفي النزاع والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يفاقم التوترات ويؤجج النزاع".

استضافت باريس، بالتزامن مع الاجتماع الوزاري للمانحين، مؤتمراً للقوى المدنية في معهد العالم العربي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتجمع فيها قوة مدنية أوسع من تقدّم منذ بداية الحرب. ضم الاجتماع نحو 50 جهة سياسية فاعلة من مدارس فكرية متعددة، لم يلتق العديد منهم منذ اندلاع الحرب. وكان من بين الحضور رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، قائد تقدّم، ومريم الصادق المهدي من حزب الأمة القومي، وسلطان المساليت، وقادة قوى الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية المنافسة لتقدّم، وكتاب وقادة فكر إسلاميين مستقلين، وحركة العدل والمساواة. ولسوء الحظ، لم يحضر الاجتماع سوى مشارك واحد فقط من غرف الطوارئ المحلية، رغم أن هذه الغرف تقوم بعمل بطولي على الأرض في السودان.

حقق مؤتمر باريس، بجمعه هذا الطيف الواسع من الجهات السياسية السودانية، اختراقاً مهماً وواعداً في الأزمة السودانية من خلال توليد الزخم لبناء التحالف بين المدنيين الذين يسعون إلى إنهاء الحرب واستعادة تحول سليم إلى الديمقراطية. وتخوّفاً من نتائج المؤتمر، شن النشطاء الإسلاميون هجمات شرسة على وسائل التواصل الاجتماعي، مصوّرين مؤتمر باريس بوصفه مؤامرة عالمية دبرتها تقدّم لإضعاف المجهود الحربي للقوات المسلحة السودانية، وطالبوا بإقالة وزير الخارجية علي الصادق على الفور لعدم اعتراضه على عقد المؤتمر. وكانت إقالة الوزير في 17 أبريل في المقام الأول استجابة لتلك الحملة. ورغم أنه كان أمراً مشجعاً أن نرى بعض الزخم الناتج عن المناقشات في باريس، فإن السؤال الرئيسي الآن هو كيفية الحفاظ على هذا الزخم بما يكفل أن تصبح الاستجابات أكثر قوة بدلاً من أن تتبخر في الأشهر المقبلة.

مبعوث جديد للإيقاد

عينت الإيقاد مبعوثاً جديداً للسودان، هو المحامي الجنوب سوداني لورانس كورباندي. وهو الرئيس السابق لمفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان ومستشار الرئيس سلفا كير. وقد تم كُلّف كورباندي بالقيام بالمساعي الحميدة، لكن ليس واضحاً كيف سيتواءم دوره مع دور المبعوثين الخاصين الآخرين وما هو التأثير الذي سيتركه.

عقوبات جديدة

أعلنت المملكة المتحدة، في ذكرى مرور سنة على النزاع، عن مجموعة جديدة من العقوبات على الشركات التي تعتقد أنها تدعم الطرفين المتحاربين، بما في ذلك بنك الخليج، وهو بنك يعمل مع قوات الدعم السريع، وشركة رد روك للتعدين، وهي شركة تعدين مرتبطة بالجيش. كما أعلنت كندا عن عقوبات جديدة ضد منظمات مثل شركة الجنيد للأنشطة المتعددة التي فرضت عليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عقوبات بالفعل تتعلق بالنزاع.

استئناف محادثات السلام قريباً

من المتوقع أن تستأنف محادثات السلام في جدة قريباً. وقد أرجأ الميسرون الأمريكيون والسعوديون إرسال الدعوات الرسمية إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بينما كانوا يتحدثون سراً إليها لضمان أعلى تمثيل ممكن من الطرفين في جدة. وفي حين أدى هذا التكتيك إلى التأخير، فإن الهدف هو ضمان تنفيذ الالتزامات التي يوقّع عليها ممثلوها في المحادثات.

للاطلاع على المزيد من المنظمات الشريكة:

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

سجّل هنا لتلقي نشرة المركز

- النزاعات والحروب وتداعياتها على إقليم النيل الأزرق، أبريل 2024
- العلاقات السودانية التشادية في خضم الحرب الجديدة، أبريل 2024

مركز حقوق الإنسان السودان

- Sudan's health care system nears collapse: Part 2, March 2024
- Sudan Attacks on Healthcare Since April 15, 2023, March 2024

عاين

تابع عاين على اليوتيوب والفيس بوك وتويتر

- One year anniversary of war, April 2024
- Sudan's food war and impeding famine in Darfur, April 2024

الترجمة العربية